

المعركة بين المعلمين والحكومة الأردنية تصل إلى طريق مسدود

المعلمون يعلنون مرحلة صراع لي الذراع بتحدي قرار القضاء الإداري لإنهاء الإضراب



قطاع التعليم يتحدى الحكومة

دينارا (43 دولارا)، لكافة المعلمين، حسب رتبهم. والمعلومات التي تنشرها بعض وسائل الإعلام بأعداد المدارس التي كسرت الإضراب، وهمة ولا صحة لها، وأن هدفها النيل من إرادة المعلم والتجيش ضده في مطالبته المشروعة".

وأهابت "بعدم الالتفات إلى هذه الوسائل التي ابتعدت عن المهنية والموضوعية في طرحها، وانحازت إلى الضعف والهوان".

ودعا رئيس الوزراء عمر الرزاز عقب صدور حكم القضاء الإداري لاحترام تطبيق القانون والالتزام به، لترد عليه نقابة المعلمين بإعلان مواصالتها للإضراب.

ورفض المعلمون قرارا حكوميا، من طرف واحد، يتعلق بإقرار زيادة علاوة المعلمين، حسب نظام الرتب الخاص بهم، في الوزارة. وتتراوح قيمة العلاوة التي أعلن عنها رئيس الوزراء السبت، ما بين 24 ديناراً (33 دولاراً) و31

وأكدت نقابة المعلمين من جهتها في منشور لها عبر موقع "فيسبوك" أن "المعلومات التي تنشرها بعض وسائل الإعلام بأعداد المدارس التي كسرت الإضراب، وهمة ولا صحة لها، وأن هدفها النيل من إرادة المعلم والتجيش ضده في مطالبته المشروعة".

وأهابت "بعدم الالتفات إلى هذه الوسائل التي ابتعدت عن المهنية والموضوعية في طرحها، وانحازت إلى الضعف والهوان".

ودعا رئيس الوزراء عمر الرزاز عقب صدور حكم القضاء الإداري لاحترام تطبيق القانون والالتزام به، لترد عليه نقابة المعلمين بإعلان مواصالتها للإضراب.

ورفض المعلمون قرارا حكوميا، من طرف واحد، يتعلق بإقرار زيادة علاوة المعلمين، حسب نظام الرتب الخاص بهم، في الوزارة. وتتراوح قيمة العلاوة التي أعلن عنها رئيس الوزراء السبت، ما بين 24 ديناراً (33 دولاراً) و31

بالوزارة، ولدى الأجهزة المختصة في عدد من المناطق، لعدم التزامهم بإعطاء الدروس أو رفض استقبالهم للطلبة".

وقالت الوزارة في بيان صادر عنها إنها ستبتدأ إجراءات الخصم من رواتب المعلمين غير المتكتمين، واتخاذ إجراءات إدارية بحق المعلمين المتكتمين عن التدريس.

كما أشارت في قرار آخر إلى أنها ستعمل على "إنهاء تكليف عدد كبير من المعلمين المضربين عن العمل في المدارس الحكومية، ممن يلتزمون بالعمل في الفترة المسائية لتدريس الطلبة السوريين".

وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو، يظهر قيام أحد الحكام الإداريين يرافقه رجل أمن بمحاولة الضغط على معلمات إحدى مدارس البنات لبدء عملية التدريس، وقيام ولي أمر بتوجيه الشكاوى لمعلمات مضربات في مدرسة أخرى. فيما لم يصدر أي تعليق من وزارة التربية أو الداخلية عن صحة الفيديو المتداول.

الإجراءات المحلية". وأصدرت الحكومة الأردنية العديد من القرارات والبيانات في ما يخص أزمة المعلمين، في محاولات تهدف لكسر الإضراب المفتوح الذي اقترب من إنهاء أسبوعه الرابع.

ووجهت وزارة التربية والتعليم ليل الإثنين رسالة نصية عبر الهواتف المحمولة، دعت فيها الطلبة إلى المدارس اعتباراً من صباح الثلاثاء؛ حفاظاً على تحصيلهم العلمي وعدم فقدانهم العام الدراسي، رغم تأكيد نقابة المعلمين الاستمرار في إضرابها.

وأعلنت الحكومة الثلاثاء عبر وزارة التربية العديد من البيانات والأخبار المتتالية، أشارت فيها إلى كسر بعض المدارس للإضراب، وانتظام العملية التعليمية في أكثر من ألف مدرسة بالملكة.

وقالت الوزارة إنها "تتعامل وفقاً لإجراءات وقرارات إدارية مع معلمين ومدراء مدارس تقدم أولياء أمور طلبة بشكاوى بحقهم، على الخط الساخن،

دخلت المعركة بين الحكومة الأردنية ونقابات التعليم مرحلة لي الذراع عقب تشبث المعلمين بمواصلة شن إضراب مفتوح تجاوز أسبوعه الرابع، وذلك رغم إصدار القضاء الإداري لقرار يأمر بإنهاء الإضراب وكذلك بعدما أصدرت وزارة التربية والتعليم تهديداً مفاده أنه في حال امتناع أي معلم عن التدريس بداية من الثلاثاء فإنه ستطبق ضده أحكام الخدمة المدنية التي تقضي إلى تأمين معلم بديل للمعلم المتمسك بالإضراب.

عمان - وصلت المعركة بين قطاع التعليم والحكومة الأردنية الثلاثاء إلى طريق مسدود بعدما تشبث المعلمون بمواصلة إضرابهم المفتوح الذي دخل السبت الماضي أسبوعه الرابع.

وواصل المعلمون إضرابهم عن العمل، وذلك رغم توجيهات صدرت عن وزارة التربية والتعليم بعودة الدراسة بداية من الثلاثاء بعدما هددت بأنه في حال امتناع أي معلم عن التدريس بداية من الثلاثاء، فإنه سيتم تطبيق أحكام نظام الخدمة المدنية والعمل على تأمين معلم بديل فوراً على حساب التعليم الإضافي.

وتصدى معلمو الأردن علاوة على تهديدات وزارة التعليم قراراً قضائياً أصدرته المحكمة الإدارية أمر العاملين بالقطاع بإيقاف الإضراب وكذلك إعلان الحكومة مطلع الأسبوع عن زيادة نسب العلاوات المنوطة للمعلمين.

المعلمون يواصلون إضرابهم عن العمل رغم توجيهات صدرت عن وزارة التربية والتعليم بعودة الدراسة بداية من الثلاثاء

وتشدد نقابة المعلمين على أن مقدار العلاوة المطروح من جانب الحكومة أقل من 10 بالمئة مما كان يدور النقاش حوله. وتؤكد الحكومة الأردنية في المقابل أن الزيادات التي أقرها مجلس الوزراء "تمثل الحد الأقصى من إمكانيات الحكومة المالية، خصوصاً أن الموازنة العامة تعاني من عجز مزمن على مدى سنوات عديدة، إضافة إلى تراجع

وساطة فرنسية بين متمردي دارفور والحكومة السودانية

باريس - تواصل باريس جهودها لمساعدة السودان على الخروج من أزماته السياسية والاقتصادية، فبعد أن أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تعهده بإقناع واشنطن بوجوب شطب السودان من قائمة الإرهاب، تدفع فرنسا للعب وساطة بين متمردي دارفور والحكومة الانتقالية.

وأعرب زعيم أحد أبرز تنظيمات المتمردين في دارفور عبدالواحد نور، عن شكره للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتنظيم لقاء في فرنسا بينه وبين رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك الأحد.

والتقى حمدوك الأحد عبدالواحد نور في فرنسا في خطوة اعتبرها ماكرون "أساسية" لتحقيق السلام في البلاد. وقال نور "لقد حققنا تقدماً" في هذا اللقاء النادر. ومع تأكيد أن حركته المتمردة "لا تعترف" بالمجلس السيادي في السودان، قال إنه وافق على لقاء حمدوك "ليس كرئيس حكومة بل كفرد وشخصية سياسية في البلاد".

وأضاف "إنه رجل جيد"، معتبراً أنه "إذا كان يريد حقاً تحقيق السلام والنمو في بلدنا، فلم لا التقيته"، مؤكداً أن أحد الأوجه الأكثر أهمية في محادثتهما كان التأكيد على أن "عملية السلام والتغيير في البلاد لم تتحقق بعد".

ورأى أنه "لا يوجد لا سلام ولا صحافة حرة ولا قضاء، المجازر مستمرة في دارفور وجبال النوبة وولاية النيل الأزرق".

وعند سؤاله عن الخطوات المقبلة، قال نور إنه ورئيس الوزراء قررا التحاور من جديد. وأكد أنه سيتواصل مع قاعدته في السودان من أجل إبلاغهم بهذا اللقاء ومناقشة الخطوات المقبلة، لكنه استبعد أن يزور السودان قريباً، معتبراً أن الشروط الأمنية لهذه الزيارة غير متوفرة.

وكرر ماكرون تأكيد فرنسا للمساهمة في إعادة بناء اقتصاد السودان معلناً عن مساعدات بقيمة 15 مليون يورو (16.3 مليون دولار) وخطط لتنظيم مؤتمر للمانحين في الأسابيع القادمة. وقال حمدوك من جهته إنه "بفضل دعم أصدقائه على غرار الرئيس ماكرون، اعتقد أننا نخطو حالياً الخطوات الأولى في الاتجاه الصحيح نحو هذا السلام. وفرنسا هي البلد الوحيد القادر على جمعنا، والدليل على ذلك اللقاء الذي قمتم بتنظيمه مع عبدالواحد نور".

ويقيم عبدالواحد نور في فرنسا ويتزعم حركة تحرير السودان التي تقاوم القوات الحكومية منذ العام 2003.

وحسب الأمم المتحدة، أوقع النزاع في دارفور أكثر من 300 ألف قتيل وتسبب بزوح نحو 2.5 مليون شخص منذ العام 2003.

القاهرة تطلق سراح من تظاهر دون تحريض من الإخوان

وظهر ذلك في البيان الذي أصدرته الخارجية المصرية رداً على منظمة العفو الدولية، وقالت "لا يوجد مواطن في مصر يتم القبض عليه أو محاكمته بسبب ممارسته نشاطاً مشروعاً، أو لتوجيهه انتقادات ضد الحكومة".

إطلاق سراح العشرات من المتظاهرين في مصر يعزز هدوء الشارع ويقطع الطريق على الإخوان لحشد الناس

وصنّف متابعون قرار الحكومة بإطلاق سراح متظاهرين، بأنه "بداية لحوار واقعي مع الشارع الغاضب، وقد يكون بارقة أمل لما يتربد في الكوليس حول نية السلطة إطلاق مبادرة سياسية تقوم على فتح المجال العام والسماع بهامش معين لحرية الرأي والتعبير".

وعدم إكرام بدر الدين هذا الرأي بتأكيد أن "الخطوة الأخيرة تعكس أن الحكومة قررت التفاعل مع الشارع، وحصرت المحظور في الإخوان وأفعالهم الفوضوية، والأهم أنها بدأت ترسل رسائل إيجابية بانها لا تمنع أن تكون المعارضة جزءاً من النظام السياسي وتستمتع إليها بجدية، شريطة أن تكون وطنية".

هذه الفعلة في تنظيم الإخوان وأنصاره، والتعاطي بإيجابية مع الغاضبين من أصحاب الحقوق.

وقررت الحكومة الثلاثاء إعادة 1.8 مليون مواطن على بطاقات التموين المدعومة، بعد حذفهم بذريعة تنقية الكشوف من غير المستحقين، وكان ذلك أحد أسباب تعبير البعض عن غضبهم في الفترة الأخيرة، وخرج منهم متظاهرون، لكن الرئيس عبدالفتاح السيسي تعهد الأحد الماضي بمراجعة منظومة التموين كلياً.

وأشار هؤلاء إلى أن الإخوان استفادوا من إصرار جهات رسمية على توصيف كل معارض على أنه إخواني، واستثمروا هذه النقطة في استمالة البعض بخطاب سياسي وإعلامي قائم على دغدغة المشاعر، وهو ما تنبته إليه الحكومة، وقررت اقتصاص العداوة وتهمة التامر على الإخوان وأني تيار سياسي يتناغم معهم وينفذ أهدافهم.

وتشير هذه المستجدات إلى أن النظام المصري وضع المعارضة الداخلية في اختبار صعب؛ إما أن تلامس مطالب الشارع وتستهدف المصلحة العامة بخطاب سياسي متوازن يتعد عن الهجم والتامر، وإما التحالف بالقول والفعل والفكر مع تنظيم الإخوان الذي أغلقت في وجهه كل طرق التفاوض أو التصالح.

وتعزز طريقة الإفراج إصرار الحكومة على الفصل بين كل ما هو إخواني وكل ما هو غاضب وله مطالب مشروعة.

قبل، ويتم محاكمات بتهمة خرق قانون التظاهر وتهديد الاستقرار.

وقال إكرام بدر الدين رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، لـ"العرب"، إن إطلاق سراح عشرات المتظاهرين يقطع الطريق على الإخوان لحشد الناس ضد مزاعم القبضة الأمنية والاعتصام العشوائي، وربما تحزن الجماعة للإفراج عن هؤلاء.

ويرى مراقبون أن الخطوة تضي بان الحكومة بدأت تغيير نظرتها للمعارضة أو الغاضبين من سياساتها عموماً، وقررت ألا تضع الجميع في خانة "التامر" أو العدو، وترى ضرورة حصر

والغربية، فيما أكد المركز المصري لحقوق الاقتصادية والاجتماعية الإفراج عن كثيرين في محافظات السويس والبحيرة والقاهرة والحيزة.

وكان النائب العام المصري المستشار حمادة الصاوي تعهد بالإفراج عن كل من وضعوا أنفسهم موضع الشبهات غير قاصدين ارتكاب جرائم، أو خرجوا للتظاهر بسبب سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وانخدعوا في جهات تدعو المواطنين للتظاهر.

وأكد قرار الإفراج عن متظاهرين أن ثمة تغيرات طرأت على فكر دوائر صناعة القرار في مصر، إذ لم يكن يحدث ذلك من

القاهرة - أفرجت السلطات المصرية الثلاثاء عن العشرات من المتظاهرين ممن ألقى القبض عليهم خلال المشاركة في تظاهرات محدودة شهدت بعض المدن والأحياء يومي 20 و27 سبتمبر الماضي، دون أن توجه إليهم اتهامات أو يتم عرضهم على النيابة المختصة.

وقالت مصادر أمنية لـ"العرب" إنه جرى التحري بشكل دقيق عن المقبوض عليهم، للفصل في كونهم تظاهروا لأسباب اقتصادية واجتماعية، أو لانتمائهم لجماعة الإخوان ولهم مارب سياسية مشبوهة تهدد استقرار الدولة.

وأضافت المصادر أن عشرات المتظاهرين الذين ألقى القبض عليهم لم تحرر ضدهم محاضر أمنية وسمح لأسرهم بزيارتهم، وتم التحفظ عليهم كإجراء احتياطي، وكل من ثبت أو تثبت التحريات أنه لا ينتمي لتنظيم متطرف ممن خرجوا للتظاهر سوف يُفْرَج عنه دون شروط، لإحديثي السن، يوقع بأوهم على تعهد.

ولم تصدر الجهات الأمنية أو القضائية بياناً تفصيلياً بأعداد المتظاهرين المفرج عنهم، لكن منظمات حقوقية ومحامين مصريين، أكدوا أن العشرات من الأسر أبلغوهم أن ذويهم عادوا إليهم بعد أيام قليلة قضوا داخل أقسام الشرطة.

ونكرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، أنه تم إطلاق سراح العشرات في محافظات الإسكندرية والدقهلية



الفرز بين المتظاهرين والمرضين

الأمم المتحدة تطالب لبنان بتنفيذ الإصلاحات المعلنة

بيروت - حملت جهات أممية الثلاثاء مسؤولية الأزمة الخائقة التي يمر بها لبنان والتي دعت إلى خروج المواطنين إلى الشارع للاحتجاج عقب ما يعرف بأزمة الدولار، إلى الحكومة بتأكيداتها أن الأخيرة اكتفت فقط بتشخيص الوضع لا المضي في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وأكد المنسق الإقليمي للأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني على أهمية تنفيذ الإصلاحات وليس الإعلان عنها فحسب.

وقال لازاريني بعد لقائه رئيس الحكومة سعد الحريري الثلاثاء "لقد أكدنا على أهمية تنفيذ الإصلاحات وليس الإعلان عنها فحسب، وتقديم موازنة 2020 في الموعد المحدد حتى يتمكن الناس من معرفة على أي جانب من الإصلاحات يتم التركيز".

وأضاف "ناقشنا آخر التطورات في لبنان، مع التركيز بشكل أساسي على الاقتصاد"، مؤكداً "تطرفنا أيضاً إلى أهمية الحفاظ على الثقة في الاقتصاد أو استعادتها".

يذكر أن الوضع الاقتصادي الراهن في لبنان دقيق جداً، وتسعى الحكومة لحل الأزمة الاقتصادية من خلال اتخاذ مجموعة قرارات إصلاحية في موازنة البلاد عام 2020، إضافة إلى قرارات أخرى اتخذت في موازنة عام 2019 لخفض العجز.